

العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني

منال فاروق سيد على *

مستخلص:

تتعدد مفاهيم التنمية ونظرياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الثقافية والسياسية، إلا أن العديد من أجهزة الدول النامية لم تحقق التنمية المرجوة. وفي خضم هذا التباين هناك من يدعو إلى التنمية الشاملة. وبالرغم من كل محاولات التنمية المبذولة لا تزال العديد من بلدان العالم النامي تعاني. لذا برز دور منظمات المجتمع المدني ومؤسساته كوسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية و تفعيل دور المواطنين حتى يكونوا أكثر اعتمادا على أنفسهم. و خلال العشرين سنة الماضية نمت مختلف مؤسسات المجتمع المدني، سواء كانت محلية أو دولية. كما ظهرت في السياق المصري آراء مؤيدة وأخرى معارضة -و لكل تبريراته- لأهمية العلاقة بين المنظمات الدولية والمحلية وتنمية المجتمع المدني. استعرض البحث الآراء والدراسات العلمية التي تناولت هذه الإشكالية، وسعى إلى توضيح مفهوم المجتمع المدني وعلاقته مع المنظمات الدولية والمحلية. كما عرض لبعض الدراسات والبحوث المرتبطة بها والتي تشير إلى دور المنظمات المحلية والدولية في تنمية المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: الدولة النامية، المنظمات المدنية، العجز في التنمية، المجتمع المدني.

Abstract:

Although there are numerous definitions and theories of the concept of development, many developing countries continue to suffer from problems associated with lack of development and environmental degradation. It seems that states in developing countries are not effectively facing the increasing requirements for development. In response, institutions and organizations of civil society stepped-up to promote the realization of social development and self-reliance among the citizens. In consequence, the past twenty years witnessed the birth of many national and international non-governmental organizations which started to deliver social services to the population. However, and with reference to Egypt, conflicting opinions questioning the relationship between these organizations and the development of civil society have started to emerge.

This paper attempts to investigate first the role of these societies in the development of civil society and review the controversy over this role. The attempt will also touch upon and evaluate several studies which relate to the role of these organizations in the development of civil society in Egypt.

Keywords: *developing countries, civil societies, lack of development.*

* منال فاروق سيد على أستاذ مساعد، قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

المقدمة:

تتعدد مفاهيم التنمية ونظرياتها ولكنها في النهاية تدور كلها حول مفهوم أساسي هو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستثمار الطاقات المتاحة بهدف تحقيق أفضل النتائج. فالتنمية تتحقق عندما تتجمع طاقات المجتمع وتحول إلى فعل خلاق يحقق مستقبلاً أفضل من الحاضر. ويتنوع الحديث عن التنمية بتنوع جوانبها. فهناك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الثقافية والسياسية. أيضاً، هناك من العلماء من يركز على جانب دون الآخر، كما أن هناك منهم من يدعو إلى التنمية الشاملة لكل الجوانب معاً. وتظل المشكلة الأساسية هي تشعب عمليات التنمية وانفصالها وعدم تكاملها بجانب إضافة معنى جديد للتنمية وهي التنمية الشاملة. والشمول الحقيقي ليس في جوانب التنمية فقط بل لكل فئات المجتمع و بنفس الدرجة إضافة إلي عدالة الأخذ والعطاء وإتاحة الفرصة لكل شخص وفئة لتحقيق التقدم والتمتع بعدالة التوزيع.

وبالرغم من كل محاولات التنمية المبذولة، لا يزال العديد من بلدان العالم النامي يعاني من مشكلات التخلف فضلاً عن ظروف وأوضاع التدهور البيئي. فقد أثبتت تجارب التنمية في هذه الدول أن إمكانيات الدولة وأجهزتها وتنظيماتها لم تعد كافية لمواجهة كافة متطلبات التنمية المتزايدة. كما أن تراجع الدولة في الفترة الأخيرة عن توفير السلع ودعم الخدمات الأساسية وتشجيع الانتقال نحو القطاع الخاص يعتبر تحدياً في إطار عملية بناء المجتمع المدني لتدعيم مقومات وأسس هذا المجتمع في المجالات والقطاعات التي تنسحب منها الدولة. لذا كانت استجابة منظمات المجتمع المدني ومؤسساته هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف بما توفره من خدمات للجماعات والفئات المحتاجة، ومساعدة المواطنين لكي يكونوا أكثر اعتماداً على أنفسهم وأكثر وعياً وتمكيناً بهدف تطوير قدراتهم المهنية والإدارية.

والجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي لديها مقدرة في التعامل والاحتكاك مع الأفراد والأهالي والتفاعل مع البيئة. كذلك وجود نظام إشرافي لدعمها وتنسيق عملها مع الجهات الأجنبية المانحة التي تقدم المساعدات الفنية والمالية له دور في تبادل الخبرات على المستويات القومية والإقليمية والدولية. وهذا هو ما أوجد تلك العلاقات المتبادلة بين المنظمات المحلية والدولية والتي بدأت تأخذ مسارات متعددة في إطار تنمية المجتمع المدني. لذا نطرح التساؤل التالي: "ما العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني؟ وللإجابة عليه سنتناول بالتفصيل الموضوعات التالية:

أولاً: المجتمع المدني (المفهوم والإشكالية).

ثانياً: المنظمات المحلية (المفهوم-التصنيف-التحديات).

ثالثاً: المنظمات الدولية (المفهوم-التصنيف-الوظيفة).

رابعاً: عرض الدراسات والبحوث والمشروعات المرتبطة بالمنظمات المحلية والدولية والمجتمع المدني.

خامساً: العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني.

أولاً: نشأة وتطور المجتمع المدني Civil Society:

المجتمع المدني موجود قبل وجود الدولة لأن الأصل هو المجتمع. ثم جاءت الدولة كعنصر دخيل وقسمت المجتمع إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، ثم إلى طبقات. فال معروف أنه إلى جانب العصبية القبلية والدينية والمذهبية والأحزاب السياسية، كانت هناك مجالس علماء الدين (المستقلين عن الدولة) وملتقيات الأعيان (لمحليين) ومؤسسات الأوقاف الاقتصادية إلى جانب تنظيمات مهنية وتجارية وحرفية وخدمية وكذلك نقابات الإشراف ومشیخات الطرق الصوفية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني حينذاك (ياسين ١٩٩٩: ٤٦) فالعالم المجتمع المدني عملية ديناميكية مستمرة تخضع لمنطق التغيير بالمعنى الإيجابي والسلبي. وقد تكون مصادر التغيير داخلية أو خارجية وفي كلا الحالتين تساهم في خلق قوى جديدة في المجتمع. ولكن متى وصل المجتمع المدني إلى درجة النضج - بمعنى القدرة على تنظيم الذات بعيداً عن تدخل الدولة - يصبح هذا المجتمع قادراً على التعامل مع مصادر التغيير وذلك من خلال خلق مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة (حسين ٢٠٠٠: ٦٩٩).

ولتحديد مدى تطور المجتمع المدني، يجب الاهتمام بتناول عقدين من البحث الأكاديمي المتواصل حول المجتمع المدني للكشف عن ملامح ومكونات المجتمع وتفاعلاته مع الدولة والمؤسسات المدنية لتحديد ما يعرف باسم الثقافة المدنية. Civic Culture في هذا السياق، يمكننا الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط أساساً بالخبرة السياسية للدولة الرأسمالية الغربية التي استندت إلى المشروع الحر والتنمية الرأسمالية على المستوى الاقتصادي والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي. وقد أكدت دراسة عن التحول التطوري في كوريا الجنوبية أن المجتمع المدني ينشأ ويتطور استجابة للأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية معاً. فتحقيق العدالة بين النظم العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاتجاه نحو تحقيق حياة أفضل وتحسين الأوضاع يؤدي كل ذلك - بلا شك - إلى استقرار المجتمع المدني وتطوره (Suh-Moon-Gi 1997).

والمجتمع المدني المتطور الذي نصل إليه يستند على بنية اقتصادية أساسية قوية تسعى لتطوير المجتمع واقتصادياته من خلال التحول الاقتصادي مثل زيادة الدخل الإجمالي والنمو وإشباع الاحتياجات الأساسية وتغيير بعض القوانين التي تعتمد خلالها الدولة على تنظيمات غير فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. تشكل تجربة الصين حافزاً على إمكانية تطوير المجتمع المدني من خلال حل مشكلات الفلاحين ممن يعتمدون على زراعة التبغ في المناطق المحلية لأن الدولة من خلال اعتمادها على صناعة التبغ استطاعت أن تصبح دولة قوية وتسيطر على اقتصاديات السوق (Yalt-Peng 1997) كذلك ساهم التطور في العلاقات وزيادة المشكلات المحيطة بالأفراد نتيجة للحداثة ونقص الخبرات في التعاون بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق التحول من الإنتاج الزراعي إلى التجارة وتغيير الطرق التقليدية في الحياة والعمل نحو الإنتاج والابتكار لتطوير السياسة القومية. وجاءت دراسة عن المكسيك لتؤكد إمكانية تحقيق التطوير الاقتصادي داخل المجتمع المدني من خلال تغيير الطرق والأساليب التقليدية في الحياة، خاصة في

وبصفة عامة، تعددت المؤتمرات والكتابات والمناقشات حول مفهوم المجتمع المدني ونشرت مقالات عن منظمات الأمم المتحدة لتوضيح علاقة وارتباط المجتمع المدني بالنمو الاقتصادي والتعليم والعلاقات السياسية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والثقافة، والمشاركة، والتدريب، والمرأة، والشباب، والأطفال وغيرها من الجوانب المؤثرة على نشأة وتطور المجتمع المدني في العالم والدول النامية (Adult Learning 1997).

ثانياً: مفهوم المجتمع المدني:

لا يزال المجتمع المدني مفهوماً محيراً لم تستقر الآراء المتباينة عليه. فهو مفهوم شامل للعديد من المنظمات والمؤسسات المختلفة وأشكال المنظمات الاجتماعية. لذلك، من السهولة توضيح ومعرفة طبيعة العلاقة بين المجالات المختلفة للمجتمع. ويمكننا القول بأن مفهوم المجتمع المدني ينطبق على الانفصال بين الحكومة والاهتمام الطبقي ذلك لأن منظمات الدولة أصبحت تهتم بالتحكم والسيطرة على كافة المواقف مع الاهتمام البسيط بالطبقات ذات الأحزاب المسيطرة وذات الهيمنة. وقد أكد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في خطابه عام ١٩٩٦م على ضرورة زيادة دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) ورفع سقف تدخلها في الشؤون الوطنية. كما جاء في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤م والمؤتمر الرابع للمرأة عام ١٩٩٦م ضرورة زيادة المنظمات غير الحكومية والدفاع عن قضايا المرأة وحماية البيئة والنمو الاقتصادي والحد من الصراعات، بجانب وضع إطار للتعاون والمعلومات التكنولوجية التي تسهل نشاط الحركات الدولية الهادفة إلى حماية الحقوق الإنسانية (Douglass & Fridmann 1998).

ويرى البعض أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأسر، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح. كذلك اتفقت معظم الدراسات على المكونات التالية للمجتمع المدني.

١. الجماعات المهنية
٢. الأتحادات العمالية
٣. المنظمات غير الحكومية (النوادي الاجتماعية)
٤. الحركات الاجتماعية
٥. المنظمات القاعدية الشعبية.
٦. الصحافة الحرة
٧. الأحزاب السياسية
٨. المنظمات الدينية
٩. الصناديق الخيرية

كما يشمل المجتمع المدني وفقاً لما سبق مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تتضمن الرابطة التطوعية والاشتراك من المتطوعين وفقاً لقدراتهم الخاصة وما يكتسبونه من خبرات استجابة لمطالب الحياة الإنسانية والاجتماعية (Tester 1992, p.8-11).

المجتمع الريفي، لتواكب النمو في التعامل مع الأسواق العالمية والهجرة لتطوير المجتمع ومواكبة التغيرات المحيطة (Choen 1994) ولا يمكننا إغفال تأثير العولمة وانعكاساتها العميقة على المجتمع المدني. فهي تتيح الفرصة لنمو المنظمات المدنية وتطورها، ولكنها في نفس الوقت تجلب معها مخاطر ثقافية وسياسية واقتصادية. بالمقارنة، تناولت دراسة الباحث بلاند (Bland 1998) التغيرات التي حدثت في المجتمع المدني الذي تأثر بالعولمة في كل من شيلي وفنزويلا واستطاعت أن توضح مدى التطوير المحلي في هذه المناطق بالإضافة إلى تطور الدستور والنظم الرسمية وغير الرسمية التي أدت إلى تطور العلاقات وتحسنها بشكل ملحوظ، غير إن الدراسة أظهرت في الوقت ذاته ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

في ضوء ما سبق من تطور في المجتمع المدني على المستوى العالمي وتأثيره على المجتمع المدني المحلي يمكننا تحديد مؤشرات أساسية للمجتمع المدني المتطور:

١. التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني.
٢. التطور في الثقافة المدنية كالعامل التطوعي ونمو العلاقات والتفاعلات.
٣. التعاون والمنافسة الاقتصادية.

وقد أكدت غالبية الدراسات والبحوث عن المجتمع المدني أن هناك خمسة عناصر يجب الاهتمام بها لبناء مجتمع مدني قوي (Dowdeswell 1998):

١. تغيير طريقة التفكير والعمل.
٢. الاهتمام بالتعليم.
٣. التدريب على القيادة.
٤. تطوير الأفراد والمنظمات غير الحكومية.
٥. التعاون الدولي.

وفى سياق الاهتمام بالتعليم أقرت لجنة الدراسات الدولية للتعليم المفتوح التعاون الديمقراطي ومساندة الثقافة الجديدة للتعليم على مدار الحياة من خلال التركيز على إعادة بناء النظام التعليمي والاهتمام بالأساليب الحديثة فى التعليم مثل المناظرات و مشاركة التلاميذ في اتخاذ القرار في المدرسة وتدعيم المنظمات غير الحكومية للمدارس وزيادة فعاليتها (Duman 1999).

كذلك أقر البرلمان السويدي قانون الأخلاق بإعطاء منحة عامة للمنظمات الشبابية لرعاية الشباب وتوفير الاحتياجات التدريبية المستخدمة لقضاء وقت الفراغ وتنظيم الأنشطة الملائمة لهم، إضافة إلى توفير الأدوات اللازمة لمراكز الشباب وبدء برنامج إنشاء مراكز جديدة في الضواحي والمناطق النائية، كما قامت بعض الحركات بإنشاء جمعيات خاصة بالشباب تهدف إلى استقلالهم ومساهماتهم بفاعلية في تطوير المجتمع المدني (Olson 1992).

ميلاده إلى ماته عبر منظمات مختلفة مثل المدرسة والنقابات المهنية وغيرها من منظمات رسمية وغير رسمية. وبهذا يعتبر التنظيم الاجتماعي وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضاؤها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم الاجتماعية والمعايير لتحقيق الأهداف (حافظ ١٩٩٧: ٣).

وقد حدث نمو ملحوظ في مختلف مؤسسات المجتمع المدني خلال العشرين عاما الماضية نتج عنه تزايد هامش الحريات، كما حدث تغير في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وما يرتبط بها من مصالح مادية ومعنوية بالإضافة إلي بروز الأحزاب في الحياة السياسية واتجاهها نحو التنوع والتخصص في أنشطة بعض القطاعات داخل المجتمع المدني. نتيجة لذلك، تطورت المنظمات الدفاعية إلى حد كبير واتسم نشاطها بالتنوع من حيث التوعية والتعليم والتدريب والمساعدات القانونية والبحوث والدراسات والمناصرة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن تلك المنظمات:

- الأحزاب السياسية.
- جماعات رجال الأعمال.
- النقابات العمالية.
- الجمعيات الأهلية.
- الغرف التجارية والصناعية.
- منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق (Norman 2002, p.56)

وفي إطار تحديدنا لما نعنيه بالمنظمات المحلية، نجد ثلاثة نظم عالمية لتصنيف المنظمات هي النظام العالمي للأمم المتحدة والنظام الأوربي (السوق الأوروبية المشتركة) والنظام الأمريكي، مع الوضع في الاعتبار أن كل نظام من هذه يطرح تصنيفا للمنظمات يختلف عن طرح الآخر من حيث الوحدات التي يعتبرها في موقع الوسيط بين الحكومة والقطاع الخاص. ورغم شيوع تعبير المنظمات غير الحكومية عالميا إلا أنه مع اختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستخدم مصطلحات أخرى مثل المنظمات غير الربحية أو المنظمات الخيرية أو الجمعيات الأهلية. ووفقا لهذا التعدد، نكتفي بالتصنيف الذي تعتمده الأمم المتحدة وهو الأكثر استخداما من الناحية العملية وفي المحافل الدولية. هذا التصنيف يضع المعايير الآتية لتحديد المنظمة:

١. أن يتوافر للمنظمة شكل رسمي له سمة الدوام.
٢. أن تكون المنظمة غير هادفة للربح. لذلك تستبعد أي منظمة توزع أرباحها على أعضاء مجلس الإدارة.
٣. أن تكون المنظمة غير حكومية، أي غير مرتبطة هيكليا بالحكومة لكنها يمكن أن تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة (مالية أو فنية).
٤. أن تنبع الإدارة الذاتية للمنظمة من داخلها.
٥. توافر قدر من المشاركة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو أنشطتها.
٦. أن تكون غير حزبية، أي لا ترتبط بحزب معين لكنها قد تنشط سياسيا (بن نفيسة و قنديل ١٩٩٤: ٢٩-٣٠).

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط وتعاونيات دورا متعاظما في تنمية المجتمع وتهيئته لإحلال الديمقراطية. ويعنى المجتمع المدني، بتعبير آخر، "التنظيمات الاقتصادية والثقافية والدينية التي تغطي مساحة النشاط الحر غير المنظم بنظام واحد عام من قبل السلطة. وقد يعنى المجتمع المدني مناهضة الديكتاتورية والوصول إلى الديمقراطية، بينما يعنى في مجتمع آخر حركات تحرير المرأة أو المبادرات من أجل الحفاظ على البيئة وغيرها من القضايا المجتمعية" (عبد الله وحسن ١٩٩٥: ٤٦). لذلك أوضحت دراسة دوسميوز (Douza 2002) عن الحدود المشتركة بين المجتمع المدني والدولة الاهتمام بالمجتمع المدني في العقد الماضي والبحث عن الحدود المشتركة بينه وبين الدولة وأنواع التفاعلات بين الاثنين في محاولة لتحديد المجتمع المدني كمنظمات قائمة بالفعل ومعزولة عن الدولة والجهود التي يمكن بذلها لتحقيق التعاون بين المؤسسات والمنظمات الخاصة بالمجالين.

وفى هذا الصدد يجب أن نفرق بين الدولة الكبيرة، من حيث حجم ميزانيتها وعدد العاملين فيها، والدولة القوية أي التي تؤثر على مستوى الحياة وتوزيع الفرص داخل المجتمع المدني، ذلك لأنه ربما يحدث أن يكون حجم إحدى الدول أكبر مما يجب وتكون في نفس الوقت أقل فاعلية مما ينبغي. وإذا تابعتنا فكرة الخليط المدني Civic Mix الحالي والخاص بالعديد من مكونات النظام الاجتماعي سوف نصل إلى مغالطات لبناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية ناتجة عن عوامل إما خاصة بالدولة والسوق والمجتمع المحلى من جانب أو هندسة النظام الاجتماعي من جانب آخر والتي يحركها رأس المال الاجتماعي المتاح داخل المجتمع المدني الذي يشار إليه باعتباره الطاقة التي تجعل الديمقراطية تعمل وتكون قوى ترابطية من الأنماط المؤسسية للتعبير عن الآراء بصورة أفضل وخاصة تلك المرتبطة بالنظام الاجتماعي (محمود ٢٠٠١: ٦٩٦٧).

وخلاصة ما سبق أن الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر تثير العديد من المشكلات التي تخلق قدرا من الغموض حول ما يتعلق بتأصيل المفهوم أو تحديد الإطار التاريخي والفكري لظهوره وتطوره وعلاقته بمفاهيم أخرى مثل الدولة والمجتمع ككل والمجتمع السياسي والديني والسلطوي. وفى إطار هذا الجدل وفى ضوء ما سبق، فإن هناك ما يؤكد وجود المجتمع المدني منذ المجتمع العربي الإسلامي الأول. فالشريعة من الناحية التاريخية حافظت على استقلالها تجاه السلطة، ورغم ذلك يطرح المستشرقون وبعض آخر من الباحثين وجهة نظر مضادة تؤكد عدم وجود ظاهرة المجتمع المدني في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية وفى الواقع العربي المعاصر (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠: ٢٣٦).

أولا: مفهوم المنظمات المحلية وتصنيفها:

لا يختلف العلماء على أهمية المنظمات. فمجتمعنا الراهن هو مجتمع المنظمات منذ أن يولد الإنسان. وفى الحقيقة تسير حياة الإنسان منذ

والتعليمية.

٣. الجمعيات الاحتجاجية: وهي جمعيات تسعى إلى تطوير الأداء والنهوض بواقع الحقوق الأساسية. في هذا الإطار تناولت دراسة خاطر (١٩٩٤) تقييم فاعلية أداء الجمعيات الأهلية في أداء دورها من خلال تقديم الخدمات ونطاق النشاط ومجال الجمعية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كذلك تناولت دراسة (دندراوى ١٩٩٩) تقييم الخدمات التي تقدمها نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأعضائها من خلال دراسة المشكلات المجتمعية التي تواجه المجتمع المحلى وتحد من تنميته وكيفية تنظيم جهود أعضاء النقابة المساهمة في خدمة المجتمع وتحسين الأداء المهني لهم والعوامل والأسباب التي تعوق النقابة في تحقيق أهدافها. وأخيرا وصفت دراسة غنيم (٢٠٠٠) عن التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي واقع الجمعيات الخيرية الأهلية في مصر وكيفية استثارة سكان المجتمع للمشاركة في التنمية وكذلك معوقات إدارة الهيئات الاجتماعية الأهلية وكيفية الحد منها.

ويمكن أن نخلص مما سبق عرضه من دراسات وبحوث إلى ما أشار إليه الباحث على (٢٠٠١: ١٢٤) في تعريف الجمعية والمنظمة على أنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة بغرض عدم الحصول على الربح المادي. ويشير البعض إلى منظمة الرعاية الاجتماعية الأهلية بأنها جمعية تطوعية تتضمن جماعة من الناس تجمعوا بشكل تلقائي بناء على رغبة لديهم. ويمكن الرجوع للتعريف الذي حدد مفهوم المنظمة بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر البشرية والمادية المتفاعلة مع بعضها والتي يوجد بينها اعتماد متبادل في إطار مجموعة من القواعد لتحقيق الأهداف المرتبطة بالأهداف العامة للمجتمع (على ٢٠٠١: ١٢٤).

أما المنظمات غير الحكومية فهي منظمات خاصة طوعية تم تأسيسها أساساً للمساهمة في تنمية المجتمع. وهي منظمات غير هادفة للربح وعملها خيري وتعرف بأنها مؤسسات أو مجموعات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، سواء كان ذلك بشكل كامل أو شبه كامل وتمثل جزءاً من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة وتقع بين القطاعين العام والخاص وتعد بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع. وبالرغم من اختلاف المنظمات غير الحكومية من حيث الحجم والأهمية ونطاق الاهتمام بين الدول والثقافات، إلا أن لها وظائف متشابهة كالدفاع عن الفقراء والمهمشين والضعفاء وتقديم الخدمات (Zastrow 1999).

ومن جهة أخرى، ربط البعض بين مفهوم المنظمات والمجتمع المدني من خلال المقولة التي تستند إلى تعريف المجتمع المدني بأنه مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم طوعاً ويتركز عملها حول العمل الطوعي. ووفق ذلك، فإن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتي تتوسط بين الأفراد

ولتناول تعريف المنظمات غير الحكومية، لابد من الإشارة إلى مجالات عمل المنظمات. من هذه المجالات رعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، ورعاية المسنين والمعاقين والأيتام، وتقديم المساعدات الخيرية أو الاجتماعية، والخدمات الصحية، والتعليمية، والبيئية، والخدمات الدينية، ورعاية الأحداث والمسجونين، وتأهيل المرأة، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية، وإنشاء روابط الجيرة والزمالة، ومنظمات الإغاثة، ومحاربة الإدمان، وإنشاء جمعيات تنظيم الأسرة، والطرق، وإنشاء المساكن. هذا وتصنف المنظمات غير الحكومية إلى ثلاث فئات:

- الجمعيات المحلية.
- جمعيات تنمية المجتمع.
- المنظمات المهتمة بالقضايا القومية ويطلق عليها (منظمات المستوى الثالث) وتعمل على توفير الخدمات والمنح الفرعية إلى غيرها من المنظمات غير الحكومية.
- منظمات تلبى احتياجات المجتمع المدني ككل (دليل الجهات المانحة ٢٠٠١: ٨).

كما يوجد تصنيف آخر للجمعيات من حيث طبيعة ومجال العمل:

١. جمعيات تيسيرية: وهي التي تنشط قطاعات الرياضة والشباب والطفولة والمرأة والبيئة. وقد أشارت مجموعة من الدراسات السابقة إلى دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة أو مواجهة مشكلاتها منها دراسة مصطفى (١٩٩٨) والتي أوضحت العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق أهدافها من خلال توضيح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة والمنظمات المجتمعية الأخرى. يضاف إلى هذا دراسة أبو المجد (١٩٩٧) حول دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة من التلوث ودراسة أبو النجا (١٩٩٩) عن دور وسائل تنظيم المجتمع التي تتبعها المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث كما أوضحت دراسة عبد المقصود (٢٠٠٠ أ) المشكلات البيئية بمحافظة الفيوم وكيفية مواجهتها من خلال الجمعيات الأهلية.

٢. جمعيات التدخل الاجتماعي المباشر: وهي التي تهتم بمعالجة الظواهر الاجتماعية الملحة مثل الفقر والمرض وتشرد الأطفال والامية وغيرها. وقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث هذا المجال، منها دراسة حسانين (١٩٩٥) عن مشكلات التفاعل الاجتماعي للأطفال الحضانة التابعة للمنظمات غير الحكومية وكيفية تحديد هذه المشكلات ومحاولة التعامل معها. وكذلك دراسة السمالوطي (١٩٩٨) حول موجبات وأساليب تفعيل دور الجمعيات في تمكين الإناث من حقوقهن في التعليم باعتبار أن هدف المنظمات غير الحكومية في ظل المتغيرات المعاصرة هو التمكين. أما دراسة عبد المقصود (٢٠٠٠ ب) فقد أشارت إلى المؤشرات التخطيطية اللازمة لدعم الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعلم من خلال وضع سياسات محددة لتعليم الإناث. قدمت هذه الدراسة أيضاً مقترحات لتفعيل دور الجمعيات خاصة من الجانب المادي وكيفية تحديد المعوقات التخطيطية والتشريعية

الثاني: منظمات المنفعة المتبادلة التي تقوم بتقديم خدمات جماعية لأعضائها فقط كالأندية الاجتماعية واتحادات التجارة و هذه تميل إلى القطاع الهادف للربح.

الثالث: جماعات الضغط أو منظمات العمل السياسي التي لا تهدف إلى تقديم المنافع بنفسها ولكن تقنع الحكومة للقيام بذلك و هذه لها في العادة جدول أعمال. فالمنظمات غير الحكومية تمثل قوة ضغط للتحويل الديمقراطي والمجتمع المدني التعددي (Scolt 1992, p.80-82).

ثانياً: تحديات العمل مع المنظمات المحلية:

في إطار عملية التحول الاجتماعي والديمقراطي في الدول النامية، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، تطالب المنظمات المحلية بالديمقراطية والتأكيد على أهمية التزام المنظمات بفكرة الشرعية الديمقراطية، سواء على المستوى المجتمعي ككل أو مستوى العمل داخل المنظمات. وقد أشارت دراسات ميدانية عديدة إلى قصور الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات وهو ما يشير إلى تناقض بين المطالبة بالديمقراطية والواقع الفعلي لهذه المنظمات. كما تعاني المنظمات غير الحكومية في الدول النامية من مشكلة تحقيق المؤسسية وما يرتبط بذلك من عملية بناء القدرات و ما يتضمنه من تدريب على التطوير الإداري والبناء المؤسسي (Langan 1998, p.115) كما تواجه الجمعيات الأهلية تحدى تنمية الموارد البشرية للمتطوعين وقلة خبرتهم بالعمل التطوعي وأهدافه ومكوناته الأمر الذي أدى إلى عدم الإقبال على العمل التطوعي وعدم الأداء الجيد.

ويعانى النشاط الأهلي من مشكلة خطيرة وهى إشكالية التمويل ولها جانبان:

الأول: تدفق المنح من الدول الأجنبية دون قيود بما يحقق ما تريده هذه الدول من مصالح قبل مراعاة صالح الجمعية الأهلية.

والثاني: سيطرة وزارات التنمية فى الدول النامية على الموارد المالية مما يعرض التمويل للبيروقراطية وعدم العدالة فى التوزيع على الجمعيات وهو ما يؤدى إلى إعاقه الجمعيات الأهلية فى تحقيق أهدافها (عبداللطيف ٢٠٠٠: ٢٠).

وتعانى المنظمات من إشكالية مشاركة الجماهير فى تخطيط وتنفيذ البرامج فى إطار ثقافة سياسية دفعت إلى السلبية واللامبالاة مما يؤثر على الأداء والمشاركة المجتمعية وهو ما يتطلب إعلاء قيم الشفافية والقواعد الأخلاقية بالإضافة إلى التأكيد على مبادئ التنمية البشرية (Payne.1997,p.206)

وحيث أن الجمعيات الأهلية تقوم على الإدارة وإصدار القرارات ووضع الخطط والسياسات والبرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها عند وضع السياسات، لذا تهتم الجمعيات الأهلية بتنمية الكوادر البشرية وإعدادها وتحسين أدائها وهو ما يحتاج إلى مهارة فى الإدارة والأداء وترشيد الجهود والإنفاق وتدريب التمويل مع القدرة على العمل الجماعي وإلى تحديد الاحتياجات وتنمية القدرة على الاتصال والتواصل مع المجتمع

والدولة والتي تبلغ مثلاً فى مصر حوالي خمسة وعشرين ألف تنظيم غير حكومي منها الجمعيات الأهلية والبالغ عددها خمسة عشر ألف جمعية بنسبة ٦٠.٨٪ من إجمالي عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية، يليها الأندية ومراكز الشباب، والتعاونيات الإنتاجية والإسكانية والنقابات المهنية (٢٤ نقابة) والاتحاد العام لنقابات العمال والشركات المدينة التي تهدف للربح وتقدر بنحو ٢٠٠ شركة وهى أحدث أشكال العمل الأهلي التي ظهرت فى أواخر الثمانينات كمحاولة للهروب والالتفاف حول القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (عويس ٢٠٠١: ٦٥)

وعلى جانب آخر يطلق المتخصصون على هذا النوع من المنظمات مصطلح "القطاع الثالث" حيث يقصد به منظمات المجتمع المدني غير الهادفة إلى الربح والتي تتبنى أهدافاً متنوعة وقد تنشط فى مجال واحد أو عدة مجالات. وقد أشارت دراسة سابقة إلى المجالات المتعددة لعمل المنظمات غير الحكومية وعرضت تجربة انجولا لإيجاد مجتمع مدني من خلال تحسين نوعية الخدمات وتقديم رعاية متعددة لكافة قطاعات المجتمع مع توفير التدريب وإيجاد فرص لزيادة الدخل لتحقيق التنمية البشرية (Womens' Commission 1996).

وتحاول المنظمات غير الحكومية تطوير الأداء وتجويد الخدمات المقدمة وفتح قنوات التعاون فى كافة المجالات للتعرف على المشكلات المعاصرة و تطوير الطرق والوسائل البحثية لزيادة الأداء. وعلى الرغم من استقلال المنظمات غير الحكومية عن الوزارات أو الحكومة المحلية إلا أنها تخضع فى بعض أنشطتها لبعض التنظيمات والقرارات الصادرة عن السلطات المحلية. لذلك تحتاج هذه الجمعيات إلى التطورات الاجتماعية المدعمة محلياً والتفاعل مع الأنساق الاجتماعية المختلفة لحماية النظام الاجتماعي والاستجابة للمتطلبات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية (Overetveit 1993, p.42).

وتشير الدراسات الدولية والمقارنة إلى أن المنظمات غير الحكومية مرت بثلاث مراحل أو أجيال:

الأولى: وكانت تقوم فيها المنظمة برسالتها فى تمثيل المجتمع المحلى وسميت بجيل الإغائة للتعبير عن أزمات المجتمعات المحلية.

الثانية: أخذت المنظمات غير الحكومية فيها الاتساع خارج نطاق المجتمع المحلى وبدأ العامل الاقتصادي يتدخل بعض الشيء فى أعمالها مما دفع البعض أن يطلق عليها شبكات الأعمال الصغيرة.

الثالثة: أثناءها أصبحت المنظمات غير الحكومية أفضل من ناحية المؤسسية والقدرة على التغلغل فى المجتمع ومعترفاً بها. ويعرف هذا الجيل من المنظمات بمنظمات التنمية المؤسسية المتواصلة، كما يصنفها البعض على أساس أنها هادفة للربح وغير هادفة للربح (حسين ١٩٩٨: ٩).

ويعتمد رأى آخر على تقسيم المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة قطاعات:

الأول: لتقديم منافع عامة تمول من صناديق خاصة تسمح بتنوع الخدمات التي لا تستطيع الدولة إنجازها.

بهيئاته المختلفة (السكري ٢٠٠٠: ١٣).

التي أحدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية بهدف الوصول إلى الاستقلالية وتحقيق التنمية. أدى هذا لظهور الدعوة لضرورة تنظيم المجتمع الدولي بطريقة تحقق الأمن والسلام (Sang 1997).

ثم بدأت مرحلة تالية من الصراعات السياسية خاصة في بلدان العالم الثالث أدت إلى نشأة التحالفات العابرة للقوميات والحركات الاجتماعية. و ساهمت وسائل الاتصال الدولية في الانفتاح على العلاقات الدولية والسياسات المقارنة كما أصبحت الدول النامية محور اهتمام ودعم وسائل الإعلام العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبدأت السياسة الأولية لتحقيق الإصلاح والتكامل البيئي في ظل سياسة القطاعات ودعم الأسعار والتكامل الفني لتحسين الأحوال الدولية بغية الوصول إلى نوع من الكفاية الاجتماعية والتوحد الاجتماعي الفعال بين القطاعات (Clifford 1997).

وتأتى أخر مرحلة في تطور المنظمات الدولية متمثلة في التقدم العلمي أو الثورة التكنولوجية في ميادين مختلفة في مجال العلاقات الدولية و التي أسهمت في تطور العلاقات الاقتصادية و التطور الاجتماعي في العلاقات ووسائل الإنتاج الأمر الذي كان له أثر كبير في تطور العلاقات الدولية في كافة المجالات كاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل والتي تمثل محاولة دولية لصياغة قانونية لحقوق الطفل ولحماية الأطفال والقضايا المتعلقة بسياسات الطفولة و الأمومة و الأسرة (Werner 1997).

و يتضح من استعراض نشأة التنظيم الدولي إسهام الظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية بصورة كبيرة في تكوين المنظمات الدولية لتغطية جميع أنواع النشاط الإنساني. وتقوم فكرة التنظيم الدولي على أنه تنظيم تعاوني دائم بين دولتين أو أكثر بموجب اتفاقية بين هذه الدول لتحقيق أهداف مشتركة. تتمثل هذه الأهداف من جانب في المحافظة على السلام الدولي من خلال تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومنع العدوان وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول لتحقيق الرفاهية من جانب آخر. والهدفان كلاهما يؤدي بشكل غير مباشر إلى السلام العالمي. من هنا كان تحديد بعض العلماء لمفهوم المنظمات بأنها هيئة تنشئها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح وأغراض مشتركة (Long 2002) كما يرى البعض أن المنظمة الدولية تنظيم تعاوني ينشأ عادة بين دولتين أو أكثر بمقتضى معاهدات لتؤدي بعض الاختصاصات المحددة ذات المصلحة المشتركة. و الأمر الذي لا خلاف عليه أنه لا بد من توافر عناصر أساسية في المنظمة الدولية هي عنصر الإرادة الذاتية و عنصر التنظيم و عنصر الاستمرار من خلال ما تصدره من قرارات وما يعقد من اتفاقيات (Werner 1994).

ثانياً: تصنيف المنظمات الدولية:

يضم المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع لجمعية الأمم المتحدة منظمات:

- العمل الدولية.

وقد أشارت بعض الكتابات إلى أن هناك مشكلات تواجه المنظمات أطلاق البعض عليها زأمراض المنظمات وهذه تحتاج إلى التدخل والتعامل معها. تشمل هذه المشكلات:

١. نقص الموارد المالية اللازمة لتصميم البرامج وعدم قدرة المنظمات على تنظيم حملات ناجحة لجمع المال أو عمل مشروعات تزيد من موارد المؤسسة.
٢. نقص الخبرات الفنية من العاملين بالمنظمة و بالتالي عدم فاعلية البرامج.
٣. عدم التفاعل مع المجتمع وافتقاد المصادقية من جانب المجتمع.
٤. غموض الأهداف التي وضعتها المؤسسة أو صعوبة تحقيقها.
٥. النزاع بين القيادات و متخذي القرار بالمنظمة مع عدم توحيد السلطة الإدارية.

٦. عدم تعاون المجتمع المحيط بالمنظمة وسيادة اللامبالاة والسلبية والإحجام عن المشاركة في برامجها (عبد اللطيف ١٩٩٧: ٥٠).

وفي ضوء تلك التحديات تناولت دراسة روبرت جان (Jane 1996) كيفية مواجهة المنظمات غير الحكومية للتحديات المعقدة التي تواجهها وتحول دون الأداء المرغوب من خلال إحداث تغييرات في الأهداف والتأثير الإداري للمنظمة على المجتمع وتحقيق الصالح العام للمجتمع المدني، كما تناولت كيفية التقليل من الصراعات بين المنظمات والدولة وتيسير حصول المنظمة على الدعم المالي و الفني من المجتمع والتأثير على الأفراد من خلال تشجيع سياسات العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من إحساس الأفراد بالانتماء والأمان وبالتالي تزيد من قدرتهم على الابتكار مما يساهم في تنمية المجتمع المدني.

أولاً: مفهوم المنظمات الدولية:

نشأت ظاهرة المنظمات الدولية لتحقيق هدف أساسي وهو عالم يسوده الأمن والسلام والتعاون بين الدول لتحقيق رفاهية الشعوب، ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود منظمات دولية للحفاظ على السلام والأمن الدولي ومراقبة منع استخدام القوة وتحقيق سبل التعاون بين الدول ، وقد كان التركيز مرتبطاً في البداية بحماية الروابط القومية من أي اعتداء عسكري خارجي ، أما اليوم فقد ظهرت أشكال متطورة من الأمن الدولي نتيجة وجود صراعات بين الدول على الموارد والإمكانيات المادية لهذه الدول، مما استوجب ضرورة وجود حلول لعلاج تلك الصراعات، والمنظمات الحالية هي أحد الحلول الفعالة لمواجهة المنازعات الدولية وتحسين فاعلية المنظمات المحلية في مجال الأمن الدولي (Konisky 1998, p.20-23).

مراحل تطور المنظمات الدولية:

أثرت الحروب كثيراً على العلاقات بين الدول بصفة عامة والتنظيم الدولي بصفة خاصة، كما عانت بعض الدول من الفكر الاستعماري وظهر الشعور العام لمناهضة العدو في معظم الدول. ظهرت الحركات السياسية

- الصحة العالمية.
- الأغذية والزراعة.
- التربية والعلوم والثقافة.

وفى هذا الصدد قام الباحث فتوح (١٩٩٩: ٣٢٠) بتصنيف المنظمات العالمية إلى أربع مجموعات:

- أ. منظمات عالمية حكومية: مثل الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية و منظمة الصحة العالمية و برنامج التنمية للأمم المتحدة و صندوق إغاثة الطفل و منظمة الزراعة و التغذية و البنك الدولي.
- ب. بمنظمات عالمية خاصة تعمل في القطاع العالمي: مثل الصليب الأحمر و المجلس العالمي للرعاية الاجتماعية و المنظمات العالمية لمدارس الخدمة الاجتماعية و المنظمة الدولية للأخصائيين الاجتماعيين.
- ت. منظمات عامة قومية تخدم مناطق عالمية: مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية و إدارة الولايات المتحدة للصحة والتعليم والرعاية و مكتب الولايات المتحدة لنمو الطفل.
- ج. منظمات خاصة (غير حكومية): و هذه تعمل علي تدعيم خدمات الصحة وخدمات الرعاية للمدن الأجنبية مثل منظمة الصليب الأحمر و المساعدات الألمانية و مساعدة السويد لأوروبا.

ورد فى نصوص دليل الجهات المانحة للتمويل (٢٠٠١: ٢) تحديداً بيئناً للجهات المانحة نشير إليها فى الأتي:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- الصندوق المصري السويسري للتنمية.
- المبادرة الأوربية للديمقراطية و حقوق الإنسان/وفد لجنة الاتحاد الأوربي.
- المشروعات الصغيرة.
- برنامج التنمية بالجهود الذاتية.
- برنامج المساعدات اليابانية للمشروعات الأهلية (GGP).
- برنامج المنح الصغيرة/هيئة جون سنو.
- برنامج تنمية المجتمع/الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- سفارة مملكة الدانمرك.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

ثالثاً: مجالات عمل بعض المنظمات الدولية:

إن أغلب البرامج الناجحة هي التي تستخدم المشاركة المجتمعية كمنهج رئيسي ببرامجها، وهذه تدار عن طريق منظمات غير حكومية. ومن أمثلة المنظمات الدولية منظمة اليونسكو التي تعرف بأنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة و قد أنشأتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م حيث تتضمن أغراضها تدعيم التبادل الحر للأفكار والإنجازات

الثقافية والعلمية والتعليم الأساسي والحفاظ على الميراث الثقافي الإنساني. وقد طبق استبيان لمنظمة اليونسكو عام ١٩٩٦م حول الإعداد للمؤتمر الدولي الخامس عن تعليم البالغين على ٩٣ دولة و ١٢ منظمة غير حكومية. ركز الاستبيان على التغيير الاجتماعي وتأثيره على البالغين، والثورة التكنولوجية وأيضاً التدريب المهني للبالغين. كما ركزت الدراسة على التعليم الموجه نحو تعلم ثقافة السلام والديمقراطية في المجتمع المدني ودور الدولة والجماعات والمنظمات غير الحكومية وهيئة اليونسكو في تحقيق الأهداف المرجوة لتعليم البالغين. توصلت الدراسة إلى ضرورة وجود إجماع أو اتفاق عام على توحيد نسق التعليم المستمر مدى الحياة (Giere 1997).

أنشئت وكالات الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ وهدفها الرئيسي تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية خاصة لأطفال الدول النامية، وتمول عن طريق المساهمات التطوعية من الدول والأفراد (السكري ٢٠٠٠: ٥٤٦-٥٤٧)

وقد بدأت منظمة اليونسيف برنامجاً تدعيمياً لتزويد مدارس المجتمع بتسهيلات محسنة وتدريب المدرسين ومعمل التعليم الدولي لتدعيم الإبداع والتنمية الذهنية للأطفال بجانب الاهتمام باستصلاح الطرق ونوادي الشباب والصحة وغيرها من الاهتمامات المجتمعية. ثم توالى بعد ذلك المنظمات في عمل برامج مساعدات تعتمد على المشاركة حيث قدمت هيئة (ILO) برنامج الهيئة الاشتراكية في الريف، ثم منظمة الفاو التي أنشئت برنامجها الخاص بالمشاركة المجتمعية للأفراد في المناطق الريفية (PPP) بينما ركزت (EFAD) على أهمية المشاركة في الخطط الموضوعية لتنمية الفلاحين الفقراء في العالم الثالث (Midgley 1996, p.81-92).

اهتمت منظمة اليونيدو (UNIDO) بتحديد التغيرات البيئية لمساعدة الدول النامية على إحداث نوع من التنمية الممكنة وركزت على العوامل التنظيمية الداخلية مثل مشاركة القيم المهنية والمرونة في التنظيم. واهتمت المنظمة بالتمويل والصراعات المؤسسية الداخلية لتحديد العوامل التي تساعد المنظمات الدولية على تحقيق النجاح والتقليل من الصعوبات التي تواجهها عند محاولة تغيير الأجندة السياسية المهمة بالتنظيم الدولي (Strahi and Baark 1995, p.441).

كما أشار تقرير التنمية البشرية (الصادر عن الأمم المتحدة) وفقاً لمقاييس برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPD) إلى الإجراءات والتدابير المتبعة لتحسين أوضاع السكان والسياسات الاقتصادية والتغيرات المصاحبة لها في مستويات المعيشة. تضمن هذا التقرير الاهتمام بموضوعات عديدة منها الدولة والمجتمع المدني والتنمية البشرية وكيفية زيادتها بجانب حقوق الطفل وفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (Human Development Report 1996).

وتهدف الرابطة العمالية إلى إتاحة الفرصة للعمال للتعليم النظامي الذي

تعانى منها.

٤. زيادة قدرة المنظمات المحلية على التشبيك Networking أي التعاون والعمل معا في إطار جماعي إرادي ومؤسسي يرتبط بثقافة المجتمع المدني وقدراته وقبول الآخر والإقرار بالتعددية والممارسة الديمقراطية.

٥. توفير تصور مستقبلي لاحتياجات المجتمع والمتغيرات المحلية والعالمية لأنه بدون ذلك يصعب التخطيط، والعمل الجماعي وتستمر العلاقات ثنائية بين المنظمات المحلية والدولية مما يؤدي إلى التشتت في الأهداف ويقلل من القدرة على التأثير (قنديل ٢٠٠٠ ب: ١٧٧-١٧٨)

الدراسات المرتبطة بالمنظمات المحلية الدولية:

١. دراسة قاسم (١٩٩٠) عن العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع: أوضحت الدراسة المشار إليها أن المجتمع نسق كلى والمنظمات أنساق فرعية تشترك جميعها في تحقيق الهدف الكلى للمجتمع لكي يشبع احتياجات أفرادها وفقا لنموذج بنائي معين لكي يحقق أهدافا معينة من خلال العلاقة المتبادلة بين منظمات الرعاية والمنظمات الأخرى بالمجتمع.

٢. دراسة جلال (١٩٩٣) عن تحليل منظمات الرعاية الاجتماعية: ركزت الدراسة على المنظمة كوحدة تعنى بتحليل مضمون التقارير السنوية الختامية لأعمال المنظمة وتوضيح حجم الخدمات والأعمال باستخدام استراتيجية تحليل المضمون ودراسة الحالة مع الوصف الكمي والكيفي لطبيعة الجهود والخدمات المبذولة والتقييم الموضوعي للمدخلات والمخرجات التي تعرضت لها المنظمة. توصلت الدراسة إلى تناقص عدد المشاركين في تمويل اشتراكات الزكاة كأحد مصادر التمويل و تناقص حجم التبرعات مع زيادة حجم الإنفاق على المساعدات النقدية وتغطية الزيادة في عدد المستفيدين مما يتطلب وضع استراتيجية منهجية فعالة لزيادة الأداء داخل المنظمة.

٣. دراسة كوهين (Cohen 1993) حول تعاون المنظمات غير الحكومية الأمريكية مع غيرها من المنظمات في أوروبا والاتحاد السوفيتي في مجال البيئة. وقد قدمت الدراسة مجموعة من الأفكار حول التعاون بين المنظمات والعلاقات بين الحكومات في مجال البيئة وحركة السلام العالمي لتكوين علاقات صداقة بين الدول والحكومات كوسيلة لتدعيم المجتمع المدني.

٤. دراسة خورشيد (١٩٩٤) عن تقويم جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة الفيوم التي استهدفت تقويم جمعيات تنمية المجتمع والدور الذي تؤديه والبرامج والخدمات التي تقوم بها. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير قنوات الاتصال بين المسؤولين والقائمين بتوفير البرامج بالجمعيات والمستفيدين وأهمها إزالة العقبات التي تعوق حصولهم على الخدمة. كما أوصت بضرورة وضع قواعد عامة ومحددة للتعامل مع المستفيدين بما يكفل حسن الاستفادة من الخدمة المقدمة.

٥. دراسة قنديل (١٩٩٤) عن حالة المنظمات العربية غير الحكومية التي

يتيح للعامل فرصة الوصول إلى الموارد التعليمية الجيدة. وقد اهتمت الرابطة بقضايا عديدة منها تعليم العمال في المجتمع المدني والتنمية الدولية والمجتمع المدني والحركات العمالية المحلية والدولية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة تؤكد أن تعليم العمال يزيد من قدراتهم على تحسين سياسات التنمية الدولية وإزالة الفقر العالمي (Workers Educational 1999).

أما مفهوم المنظمة الإقليمية فقد تبلور في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وتوسع هذه المحاولات في البحث عن أشكال وتنظيمات دولية تستطيع أن تحد من مخاطر عدم الاستقرار. ونجد اتفاقا على أن المنظمة الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية الدولية، كما تنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي أو سياسي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري في مجال أو مجالات معينة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتختلف المنظمة الإقليمية عن العالمية بأنها تقتصر في عضويتها على عدد من الدول بعينها بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى، كما يجب أن تستند أهدافها إلى مبادئ الأمم المتحدة وأحكامها. ويشترط فيها الاستمرارية بالشخصية القانونية الدولية وارتكازها إلى معاهدة جماعية أطرافها الدول مع توافر مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين تلك الدول (عبد الوهاب ٢٠٠١: ٢٥-٢٦)

واستنادا إلى ما سبق عرضه من نماذج للمنظمات الدولية ومجالات عملها، يمكن حصر هذه المنظمات في منظمة الصحة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعليم وتعليم الكبار. أما مجالات عملها فتشمل التدريب، والتدريب المهني، والطفولة، والمرأة، والاهتمام باستصلاح الطرق، ونوادي الشباب، والفقراء، والمهمشين، والعمال، والتنمية البشرية، وزيادة الدخل، والتمويل، والإغاثة الإنسانية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والفئات الخاصة، ودعم مشروعات التنمية المستدامة.

دور المنظمات الدولية في إعادة بناء القدرة للمنظمات المحلية:

يشير بناء القدرات للمنظمات المحلية إلى عملية تدخل خارجي منظم ومخطط لمجموعة من الجهود التي توجه نحو الأفراد والمنظمات لتؤثر إيجابيا على تنمية الموارد البشرية وإدارة المشروعات والبرامج وبناء العلاقات مع المنظمات المحلية والأجنبية وعلى القدرات الاستراتيجية والتخطيط بعيد المدى. وتعتمد هذه العملية على التدريب وبناء قواعد بيانات واستخدام البحث العلمي والتخطيط والاتصال والمؤتمرات.

هذا ويمكن تحديد دور المنظمات الدولية فيما يلي:

١. تفعيل وتقوية دور المنظمات المحلية التي تعاني من مشاكل مؤسسية وإدارية وتفتقد للأداء المهني المتميز.

٢. تنمية وعي المنظمات المحلية بذاتها وبدورها للتأثير في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.

٣. تطوير قدرات المنظمات المحلية - كمنظمات مدنية- لتوفير التمويل من المجتمع المحلي والاعتماد على نفسها في مواجهة أزمة التمويل التي

بالموارد الطبيعية و الذي تزامن مع إجراءات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) اهتمت هذه الدراسة بمنظمات الأخبار لإنتاج الصحافة و تحريرها من خلال مقابلات مع المحررين تعتمد على النظرية الاجتماعية التي تنادى بالفعل الاجتماعي لتحقيق التغيير كما تناولت نظرية الاتصال التي تقترح إطارا لوسائل الأخبار والمعلومات بالإضافة إلي مناقشة فاعلية حرية الصحافة وتعميمها في المجتمع المدني المتطور.

١١. دراسة موباتا (Mbatta 1996) عن عوامل تحقيق التنمية في جوانب الرعاية الصحية من خلال تدعيم الدولة في مقابل المجتمع المدني (العوامل غير الدولية). تشير هذه الدراسة إلى حالة كينيا حيث تعجز الدولة عن تقديم الرعاية الصحية كما تشير إلى الأشكال السياسية التي تتطلع إلى تحسين أداء القطاع الصحي في الدولة ودور المجتمع المدني في تلك العملية. بجانب ذلك تتناول الدراسة تحديد الإمكانيات الصحية المتاحة وتوقعات المستفيدين والبيانات التي يمكن الحصول عليها من النشرات والمنظمات الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة الدخل العام بالنسبة للصحة ومراعاة احتياجات المستفيدين عند تقديم الخدمة.

١٢. دراسة فهمي (١٩٩٦) عن الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر (الفاعلية- العوائق- المستقبل): أوضحت الدراسة أهمية الجمعيات ونشأتها وتطورها والعوامل التي ساعدت على انتشار الجمعيات في مصر بالإضافة إلي الأوضاع الراهنة وأزمة الثقة بين الدولة والجمعيات من ناحية والجمعيات والإدارة من ناحية أخرى والجماهير والجمعيات من ناحية ثالثة. كما تناولت الدراسة رؤية محددة نحو ترشيد الجمعيات الأهلية في مصر وتوصلت إلى ضرورة رفع القيود القانونية (الموضوعية والإجرائية) المتعلقة بالإشهار وتحديد الانتخابات لمجلس إدارة الجمعيات والإدارات الفنية المتخصصة.

١٣. دراسة سوديرثوين (Soderthoin 1997) عن التعاون بين المنظمات الحكومية والدولية لمواجهة الإيدز. أوضحت الدراسة كيف أن المنظمات الدولية لها الأسبقية في هذا المجال من خلال استخدام المعلومات لفهم كيفية التعامل مع الموقف ومواجهة الصراع بين المكونات الصحية المتنافسة حيث أن المنظمات الدولية قد اعتمدت على البرامج الصحية العامة كتحد لإثبات وجودها في البرنامج العالمي للإيدز في منظمة الصحة العالمية. وأكدت الدراسة في نتائجها على ضرورة وجود علاقات وطيدة بين المشاركين في المشروع لفهم الحقائق وتقييم المشروع بطريقة سياسية واقعية مبتكرة.

١٤. دراسة الباز (١٩٩٩) حول مقارنة وضع المنظمات غير الحكومية العربية من خلال بحوث شملت عشرة بلدان عربية. وتهدف الدراسة لتقييم دور المنظمات في عملية التنمية من خلال عرض للمعلومات المتوفرة عن المنظمات غير الحكومية العربية حيث تناولت نشأة وتطور المنظمات في كل بلد عربي وتأثير ذلك على تطور المجتمع المدني بشكل

أشارت إلى القصور الكبير بالمعرفة الحالية حول المنظمات غير الحكومية العربية وقلّة المعلومات المتوفرة عن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية البشرية المستدامة. توصلت الدراسة إلى نتائج متعلقة بوضع أربع دول عربية دون التعرض إلى تفاصيل، الأمر الذي لا يمكن من وضع النتائج وضع مقارنة إلا بكثير من النسبية والتقريب.

٦. دراسة علي (١٩٩٥) حول تقييم دور المساعدات الخارجية في تنمية الجهود الذاتية لمشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة الجيزة و التي أوضحت أن الخدمات التي تقدمها جمعيات تنمية المجتمع يمكن أن يتم من خلال منظمة أهلية ينشئها الأهالي لمواجهة ما يعانيه من احتياجات ومشكلات و ذلك عن طريق ما توفره الجمعية من مشروعات أسر منتجة ومشاغل فتيات ومراكز تدريب على الصناعات البيئية وإنشاء مكتبات وغيرها. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أهمية توافر المثيرات والحوافز المادية والمعنوية التي تحفز المواطنين للإقدام على المشاركة في مشروعات التنمية من خلال منظمات تتولى مهمة التكامل والتوازن بين المشروعات.

٧. دراسة فاكي (Faki 1995) التي تناولت الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية والتحول الاجتماعي والتغير نحو إبداع أساسيات الاقتصاد والثقافة والبيئة الاجتماعية. هذا وقد نفذت الدراسة من خلال مقابلات و تعليم وحوارات وخطط للعمل معتمدة في ذلك على نظريات المنظمات ومفاهيم الحركات الاجتماعية في الدولة والمجتمع المدني. كما عرضت الدراسة كيفية تطوير أجندة العمل المستقبلي لتحقيق التغيير الاجتماعي.

٨. دراسة كسمير (Kassimir 1996) تناولت الكيفية التي نجحت من خلالها أنماط معينة من المنظمات في إعادة إنتاج نفسها في حين يكون تأثيرها ودورها غير واضحين على البيئة الاجتماعية والسياسية. كما تستعرض الدراسة نواحي جدلية متعددة منها فهم الظروف التي تكونت خلالها منظمات القوة الظاهرية في المجتمع المدني، و من ناحية أخرى حدود تعزيز وتدعيم التغيير الاجتماعي السياسي بجانب عمل مقارنة لتحليل سياسات المنظمات المعاصرة.

٩. دراسة محمود (١٩٩٦) لجمعية تنمية المجتمع المحلي في منطقة حضرية بالقاهرة باستخدام نظرية النسق الاجتماعي و التي أوضحت الدور التنموي المتوقع لمنظمة من المنظمات الاجتماعية المعروفة وما لم تحظ به من اهتمام علمي. كما أوضحت الدراسة مبادرات الأهالي ومساهماتهم بالجهود والمال والإمكانيات لتنفيذ المشروعات المخططة. وقد توصلت الدراسة إلى رؤية مستقبلية حول توزيع الأدوار، والأهداف، والمعايير، والجزاءات والتسهيلات لنظام العمل بالجمعية.

١٠. دراسة دافى (Duffy 1996) لمؤتمر قمة الأرض العالمي كأحد الأحداث البيئية الرئيسية لمناقشة دور المجتمع المدني في الاهتمام

الوطنية وزيادة الدخل القومي.

٢٠. دراسة براديلي (Bradley 2002) عن أهمية المنظمات غير الحكومية كأداة للتحويل وتعزيز الديمقراطية ولفت الانتباه والاهتمام في السنوات السابقة لدور المنظمات غير الحكومية في الإنجاز الاقتصادي والتغير نحو الديمقراطية. وأشارت الدراسة إلى حالة فريدة للمنظمات غير الحكومية في مواجهة الفوضى والحكم الاستبدادي بنيجرى للوصول إلى حالة من الاستقرار والوسطية.

بحوث ودراسات اهتمت بالمجتمع المدني:

١. دراسة إبراهيم (١٩٩٥) عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: تناولت الدراسة مفهوم المجتمع المدني ومنظماته ونشأة وتطور المجتمع المدني وكيفية الوصول إلى استقلالية الجمعيات الأهلية في إطار التعددية السياسية. وأشارت إلى أهمية المشاركة التطوعية والممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات كما أكدت الدراسة على أن الممارسة الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني يمكن تحقيقها من خلال وسائل و وسائل متعددة.

٢. دراسة بيكر (Piker 1998) التي تصف طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في الدول النامية بشكل عام وظهور المنظمات التطوعية وغير الحكومية لمواجهة الدولة والقطاعات الخاصة. وتوضح الدراسة تأثير ذلك على الدولة وتطويرها والتحول إلى الديمقراطية والتطور السياسي للمجتمع. أوضحت الدراسة العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية وتقديم الخدمات لفئات الفقراء المهمشين في جميع المستويات مع إرساء روح التعددية الحزبية للمجتمع المدني وإعطاء أهمية أكبر للعلاقات الدولية عن طريق تنمية العلاقات مع الهيئات المانحة لتطوير وتقوية المجتمع المدني.

٣. دراسة سانغيتي (Sangeeta 1998) التي تبحث في نموذج متطور للمجتمع المدني من خلال التعاون مع المنظمات لتطوير المشروعات المحلية وخلق روح التنافس بين المنظمات لزيادة الأداء والعمل على تشجيع الأنشطة الفعلية المرتبطة بالتطوير من خلال مبادئ القومية التطورية والحد من الصراعات السياسية التي تؤثر على دور المنظمات غير الحكومية وعلاقتها مع الدولة وبالتالي العلاقات في المجتمع المدني في دول العالم الثالث.

٤. دراسة واركننتي (Warkentin 1998) تتناول طبيعة وتطور العمليات في المجتمع المدني العالمي وأهمية النمو المتوازن في العلاقات الدولية في ظل حركة العولمة. ركزت الدراسة على تناول موضوع المنظمات غير الحكومية وتأثيرها على الأفراد من خلال تطوير الأداء والمساهمة في التغيير. استخدمت الدراسة ثلاثة مصادر للبحث هي الشبكة الدولية العالمية والمقالات المطبوعة ثم المقابلات مع المسؤولين عن المنظمات لتفسير وتقييم الطرق المتبعة في برامج وأنشطة المنظمات ومدى توافق ذلك مع المجتمع المدني العالمي، ولقد توصلت الدراسة إلى

عام في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها ضرورة مضاعفة جهودات المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية البشرية المستدامة والاعتماد على وسائل ومناهج علمية لإعطاء معلومات عن رأس المال لكل بلد ومشاركة المنظمات غير الحكومية في جهودات التنمية.

١٥. دراسة مصطفى (١٩٩٨) عن دور الخدمة الاجتماعية في زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية التي أكدت على أهمية الدور الذي تؤديه الخدمة الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التوازن بين خدمات المنظمة وعدد المستفيدين منها وتوفير البيانات داخل هذه الأجهزة والدور الذي يمارسه المنظم الاجتماعي كعمدٍ وخبير. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية لتقليل الفاقد الزمني والبشري.

١٦. دراسة روبرت (١٩٩٨) حول المنظمات غير الحكومية في مصر: أجريت الدراسة على قطاع المنظمات غير الحكومية وتمويل الجهات المانحة الأجنبية. وجدت الدراسة أن عددا محدودا جدا من المنظمات غير الحكومية الكبيرة تنجح في الحصول على الدعم المالي مباشرة من الجهات المانحة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أشكالا أخرى من الدعم غير المالي مثل الدعم الفني والتدريب والتخطيط الاستراتيجي لا يقل عن الدعم المالي يمكن أن يساهم في تحقيق الفاعلية على المدى الطويل وبالتالي يمكن التركيز عليه للوصول إلى النتائج المرجوة.

١٧. دراسة شعراوى (٢٠٠٠) حول دور الجمعيات الأهلية في زيادة الدخل القومي: أكدت الدراسة على الخدمات المتنوعة التي تقدمها الجمعيات لإشباع رغبات الأهالي والتعرف على المجتمع واحتياجاته ووضع الأهداف وتحديد الأولويات مما يساهم في وضع خطة لإشباع احتياجات المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أهمية أن يتصف نشاط الجمعيات الأهلية بالمرونة والقدرة على التجديد والابتكار لما سيكون له أكبر الأثر في تقديم مستوى عال من الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

١٨. دراسة توفيق (٢٠٠٠) عن تفعيل دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة: أوضحت الدراسة أهمية الدور الذي تؤديه الجمعيات الأهلية في ظل العولمة ودور الخدمة الاجتماعية في تفعيل هذا الدور والخدمات داخل المؤسسات التي تتعامل معها لتحقيق التنمية المنشودة. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد بدون تدخل الحكومة.

١٩. دراسة قنديل (٢٠٠٠ أ) عن دور المنظمات الأهلية في التنمية: أوضحت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية استجابة لاحتياجات المجتمع ومشكلاته التي ارتبطت بفكرة العمل الخيري في مكافحة الفقر. وتبينت مشروعات وآليات تنموية ضمن عملها من بينها القروض الصغيرة والتأهيل المهني والتدريب، كما توصلت إلى أهمية الدور المؤثر والفعال الذي تؤديه الجمعيات الأهلية لتحقيق الأهداف

١. اهتمت بعض الدراسات بتوضيح مفهوم المجتمع المدني من حيث نشأته وتطوره وطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الدول النامية وكيفية الوصول إلى نموذج متطور للمجتمع المدني.
٢. أوضحت بعض الدراسات مؤشرات تطور البنية الأساسية للمجتمع المدني وتطور الثقافة المدنية مع الإشارة إلى مخاطر تهميش الحركات السياسية على المجتمع المدني.
٣. تناولت معظم الدراسات ظهور المنظمات التطوعية غير الحكومية والتعاون بين المنظمات لتطوير المشروعات المحلية وكذلك دور الجمعيات الأهلية في تبني مشروعات تنموية لتطوير المجتمع المدني.
٤. ركزت بعض الدراسات على توضيح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية في ظل حركة العولمة وتأثير ذلك على تطوير الأداء والمساهمة في التغيير مع الاهتمام بتطوير الأنشطة الفعلية والمشروعات المحلية من خلال المساعدات والمنح الخارجية.
٥. اهتمت الكثير من الدراسات بتوضيح مجالات عمل واهتمام المنظمات المحلية غير الحكومية والتطوعية والدور الذي تؤديه لمواجهة المشكلات المجتمعية وإشباع احتياجات المجتمع سواء كان ذلك في مجال الطفولة أو الشباب أو المرأة، أو المسنين أو المهمشين أو التأهيل المهني والتدريب والتعليم أو المشروعات الصغيرة.
٦. ركزت معظم الدراسات على تحليل المنظمات والجمعيات لتقويم الدور الذي تؤديه والبرامج والخدمات التي تقوم بها، مع محاولة إزالة العقبات التي تعوق حصولها على الخدمة وأساليب تطوير الأداء وزيادة مصادر التمويل للمشاركة الفعالة في المشروعات التنموية.
٧. تناولت بعض الدراسات تقييم المشروعات التنموية الواقعية ببعض المحافظات أو الدول لتوضيح فاعليتها على المجتمع من ناحية والآثار المترتبة على ما تهدف إليه من تغيير وتنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تحقق تنمية المجتمع المدني من ناحية أخرى.
٨. تعرضت بعض الدراسات لقضية تمويل الجهات الأجنبية المانحة والغرض من هذه المنح وتأثيرها على الدعم المالي للمنظمات المحلية مع الحاجة لأشكال أخرى من الدعم مثل الدعم الفني والتدريب والتخطيط بما يساهم على المدى الطويل في الوصول إلى التنمية.
٩. بعض الدراسات تناولت المنظمات الدولية والتعاون مع الدول في مجالات عديدة كمجال البيئة وحركة السلام العالمي وتقديم الرعاية الصحية وتطوير المشروعات المحلية و تبني مشروعات تنموية لتطوير المجتمع المدني.

خامسا: العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني:
 قبل تناول العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني سنعرض لبعض القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بقضية التنمية وقد تؤثر في تلك العلاقة ومن أهمها قضية الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتيح في بعض جوانبها فرصا جديدة لدفع عجلة التنمية في العالم الثالث وحل مشكلات الفقر والجوع وندرة الموارد، كما تمثل في بعض الجوانب الأخرى مخاطر في انخفاض الطلب على السلع الأولية والطاقة، وبالتالي وفرة الأيدي العاملة وقد تزايد حجمها في الفترة الأخيرة إنجازات الدول النامية الأمر الذي قاد إلي تزايد تبعية هذه الدول

أنه بالرغم من التطور المستخدم في مختلف المؤسسات في الطرق والأساليب إلا أن الأفراد يلعبون دورا مهما في تشكيل أجندة وخصائص السياسة العالمية وضرورة تشجيع العلاقات الدولية.

٥. دراسة قنديل (١٩٩٩) عن تطور المجتمع المدني في مصر حيث أوضحت الدراسة مفهوم المجتمع المدني ومؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المدني والتطور في الثقافة المدنية ومخاطر تهميش الحركات السياسية للمجتمع المدني بالإضافة إلي مفهوم المجتمع والدولة والعلاقة بينهما ودور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المدني والدفاع عنه. توصلت الدراسة إلى ضرورة تغيير الموقف السلبي تجاه السياسة والأوضاع المتردية للأحزاب السياسية والنقابات لتستطيع تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع وتقديمه.

٦. دراسة عبد المقصود (٢٠٠١) عن الآثار السلبية لعمالة الطفلة الأثني في الريف ودور منظمات المجتمع المدني والتي أوضحت مخاطر عمالة الطفلة الأثني، وأسبابها في الريف ودور المجتمع المدني ومنظماته في حماية الأطفال والاعتراف بحقوقهم في الرعاية والتعليم والحماية. واستعرضت الدراسة دور المنظمات الدولية، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، في حماية الأطفال وخاصة الإناث من العمل. وأبرزت الدراسة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال ودور المنظمات المحلية والدولية لمساندة الفئات الضعيفة وحماية المجتمع المدني.

٧. دراسة يونس (٢٠٠١) عن المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني: أشارت الدراسة إلى مفهوم المجتمع المدني وعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة وتميز هذه العلاقة بمجموعة سمات تساهم في تشكيل الثقافة المدنية بالإضافة إلي دراسة حالة لمشروع صحة الريف وتنظيم الأسرة في محافظة الفيوم لمعالجة إشكالية المعونات الأجنبية وشروطها وتأثيرها على المجتمع المدني. توصلت الدراسة إلى التأكيد على أن هناك مشكلات في الدول النامية لن تحل بالقروض فقط وإنما بالتوجه أيضا إلى تدريب أعضاء المجتمع الريفي وبت برامج التثقيف وزيادة الوعي بغية التأثير على المجتمع وتحقيق العدالة والانتشار في توزيع الخدمات وعلاج الضعف في الجمعيات والمؤسسات المعنية في المجتمعات المحلية.

٨. دراسة ميلزر (Meltzer 2001) عن إعادة التفكير في المجتمع المدني: أوضحت الدراسة دور المجتمع المدني في تدعيم مشاركة المواطنين في التنمية. وتشير الدراسة إلى العلاقات السياسية على مستوى منظمات المجتمع المدني في سياق التنمية ودورها في دعم الديمقراطية كما تناقش العلاقات بين المنظمات وأهميتها في إحداث التجانس والمفاهيم الأساسية للمناخ المدني والتعمق الديمقراطي. وتحليل البحوث والدراسات السابق عرضها، سواء المرتبطة بالمنظمات المحلية والدولية أو المرتبطة بالمجتمع المدني، نخرج بالمؤشرات التالية:

تكنولوجيا للدول الصناعية المتقدمة العيسوي (٢٠٠٢-٣٢).

الأهمية خاصة في العقدين الأخيرين. اتضح ذلك في اتجاهات النمو من جانب وتنوع النشاط ومجالات العمل من جانب آخر، بالإضافة إلى تأكيد الدولة على الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية واعتبارها شريكا في التنمية. يرجع ذلك إلى امتلاك هذه المنظمات القدرة على استخدام موجبات التنمية المتواصلة على المستوى المحلي. كما أشارت الدراسات السابق ذكرها إلى إمكانية عمل المنظمات المحلية بعضها مع بعض لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وذلك بالاعتماد على المنظمات القاعدية وهي منظمات جميعها محلية تقوم من أجل تحسين وتنمية المجتمع ولديها قدرة أكثر على الاتصال بالفقراء وتقديم العون والخدمات لهم لتوسيع نطاق القطاع التطوعي كقوة تنموية ضرورية (Fisher 1992, p.21).

وانطلاقاً من هنا يجب أن يتطور دور المنظمات المحلية من معنى الرعاية إلى معنى التنمية ليصبح لها دور في الدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها وجعلها أكثر تمكينا. أي لا بد أن تكون هناك مجموعة أهداف بعيدة المدى نحو التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي وقصيرة المدى لتقديم الخدمات والاقتراب من العمل لتنمية المجتمع المدني في اتجاه التمكين ومناصرة المواطنين لتصبح تلك المنظمات فاعلة اجتماعياً. وحول العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني تحاول المنظمات المحلية تطوير القدرات الفنية والإدارية وزيادة حجم مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية، كما تسهم المنظمات الدولية المانحة مساهمة فعالة في التنمية من خلال توفير الدعم المالي والفني للمجتمع المدني، وتمتلك المنظمات غير الحكومية من خلال جهود كل من الحكومة المصرية والمنظمات الدولية القيام بدور فعال في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. أما المنظمات الدولية -سواء كانت حكومية أو غير حكومية- فينبغي أن تضع أمامها دور المنظمات غير الحكومية المحلية في المشاركة في عملية التنمية وحماية البيئة. لذلك تقوم هذه المنظمات بتوجيه تمويلها لمشروعات منتقاة لتحقيق أهداف محددة، بل إن التمويل يتعدى فكرة دعم المنظمة نفسها إلى حفز حكومات الدول النامية لوضع المنظمات كطرف فاعل في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنمية (دليل الجهات المانحة للتمويل والدعم الفني، ٢٠٠١: ٥). وهذا ما أكدته دراسة سيلفا (Selfa 2001, p. 123) التي ركزت على سياسات الدول والمؤسسات التنموية ومناقشة التحديات التنموية والحركات الاجتماعية من خلال تحليل أدوات التنمية التي يستخدمها قطاع المجتمع المدني المحلي والعالمى لتحسين التنمية وإخضاعها للمستدامة. وأعطت الدراسة صورة عن حركات الجذور الخضراء والمنظمات غير الحكومية في البرازيل لتنمية المجتمع المحلي والتنمية المعاصرة التي تؤدي إلى بناء منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وكيفية جعلها أكثر فعالية في الفترة القادمة.

المعونات الأجنبية والدولية للمنظمات المحلية غير الحكومية:

تمثل تلك المعونات إحدى الأدوات الرئيسية في المجال الاجتماعي ولها أصول متنوعة قد تتمثل في دول أجنبية من خلال سفاراتها مثل المعونة الأمريكية أو هيئات خاصة أجنبية وكذلك بعض الهيئات الدولية. وقد

كما ازداد الاهتمام بقضية البيئة تبعاً للاهتمام بالتكنولوجيا والصناعة مما أدى إلى زيادة التلوث النسيء في الدول النامية وإلحاق أضرار بالموارد. لذلك ظهر مفهوم التنمية المطردة الذي يهتم بالعلاقة بين الفقر والبيئة والتفاعل بين التنمية والبيئة. وهناك قضية ثالثة أخذت تحظى باهتمام كبير وهي قضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية. فقد تبين أن التنمية لا تتم من منظور مصلحة الأغلبية من سكان العالم الثالث و هؤلاء هم أصلاً الفقراء وذو الدخل المنخفضة لأنهم المحرومون عادة من التعبير عن مطالبهم والبعيدون عن مراكز اتخاذ القرار. لذلك اهتمت الدول بالتأكيد على تحرير الفرد والمجتمع والمشاركة الشعبية لحشد جهود الأفراد من أجل التنمية قنديل (٢٠٠١: ١١٧).

أما القضية الرابعة فهي مراعاة الإنسان كبؤرة اهتمام المخططين وصناع السياسات في الدول. لذلك ظهر مفهوم التنمية البشرية لتحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية لزيادة انتفاع الأفراد بقدراتهم في مجال العمل.

بناء على ما سبق، فإن هناك مجموعة من التصورات والأفكار التي يجب أن توضع في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية في الدول النامية:

- مراجعة السياسات التنموية لمعرفة انعكاساتها وآثارها على البيئة.
- طرح قضايا توازن النسق الأيكولوجي في ضوء أوضاع الظروف المحلية عند تخطيط أو تنفيذ أي مشروع تنموي.
- مراعاة البعد الثقافي وما يرتبط به من سلوكيات التعامل مع البيئة.
- وضع خطط تنموية تدعم الاعتماد على الذات لمواجهة ظروف التبعية وخاصة التبعية الغذائية بما يؤثر على النمو الصناعي.
- التركيز على النمو الاقتصادي كأحد البدائل المطروحة للتنمية وما يترتب عليه من تفاقم لمشكلات البيئة في إطار التخطيط للتنمية الشاملة بكل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والبيئية أيضاً.
- تأكيد دور العنصر البشري في التنمية لرفع مستوى مشاركته فيها.
- وضع سياسات موائمة لمواجهة مشكلات العالم النامي وهذا لا يقع على عاتق الدول النامية فقط بل ينبغي أن تسهم فيه الدول المتقدمة أيضاً.
- يعتبر تحدي الاختيار بين بدائل الحلول لمواجهة المشكلات في ضوء ظروف الواقع وإمكانياته وموارده من أهم التحديات التي تواجه التنمية.
- التنمية تشكل سلسلة متصلة ويمكن اعتبار نتائج مشروعات تنموية نفذت في فترة معينة مدخلات لبرامج تنموية في فترة لاحقة. لذا ينبغي التخطيط للسياسات التنموية في إطار شمولي متكامل على مراحل بعيدة المدى (مصطفى ١٩٩٨: ٢٨٧-٢٨٨).

وهكذا أصبح دور المنظمات المحلية في التنمية على درجة عالية من

تم تنفيذ مشروعاته بجدية وإقناع الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب للمشاركة فيه فإنه يشجع على التفاعل الإيجابي مع برنامج الخصخصة ولو تدريجياً كما يحقق تطوراً كبيراً في مجال الاستثمار المحلي (عبدالله و فؤاد ٢٠٠١: ٣٠ - ٣١).

وتمتد مجالات تأثير المنظمات غير الحكومية الدولية من الاقتصاد كعامل وسيط للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية وكألية تنموية إلى السياسة باعتبارها الوعاء الذي يعمق الثقافة المدنية الساعية لدعم الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. يمتد ذلك أيضاً إلى القضايا الاجتماعية حيث تسعى هذه المنظمات لتطوير نظام إنساني عادل يساهم في تمكين الفئات المهمشة. ومن ناحية أخرى، يمتد ذلك إلى الثقافة لتصبح ميثاقاً أخلاقياً وقيماً عالمياً. هنا تتجلى المنظمات الدولية كفاعل دولي يلعب دوراً في دعم ومساندة المنظمات المحلية، سواء كان ذلك صناديقاً أو مؤسسات اقتصادية عالمية أو دول كبرى أو شركات متعددة الجنسية

وقد أشارت دراسة كيم دوهانج ريمان (Reimann 2001) إلى أهمية وتأثير المنظمات الدولية ودورها الفعال في سياسات العالم. فعلى الرغم من الدور المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية على المستوى المحلي إلا أنه منذ عام ١٩٨٠م تزايد اهتمام المنظمات الدولية في دعم ودفع النشاط من خلال التمويل المتزايد من الأمم المتحدة وأنشطة حماية البيئة والمشاركة السياسية في المؤسسات لتصبح المنظمات الحكومية أكثر نشاطاً وفعالية في المشاركة الدولية والعالمية بهدف تحقيق تنمية المجتمع المدني في كافة المجالات.

تخلص الدراسة إلى أن هناك آراء مؤيدة لأهمية العلاقة بين المنظمات الدولية والمحلية وتنمية المجتمع المدني ولها مبرراتها. كما توجد آراء معارضة لتلك العلاقة مستندة إلى تفسيرات وحقائق تم تناولها. ومن ناحية أخرى، تؤكد الدراسة وتؤمن على التأكيد على أهمية تلك العلاقة في ظل الظروف الراهنة وحاجة المجتمع للاستثمار والمنح الدولية ومساندة منظمات المجتمع الدولي لضمان استقرار المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي وإنعاش الاستثمارات ولكن بالشروط التي تحقق مصلحة المجتمع لرفع المستوى العام للسكان وضمان مستويات معيشية متوازنة وأن تراعى تلك المنظمات في برامجها ومشروعاتها أو المنح التي تقدمها للمنظمات المحلية النقاط الأساسية لظروف هذه الدول والبعد عن أي مشكلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تعوق عملية التنمية. ومن جانب آخر يمكن حفز الادخار والاستثمار المحلي للتقليل من الاعتماد على التمويل الدولي الخارجي وتحرير الدول من جزء كبير من الضغوط الخارجية التي تتعرض لها. كما ينبغي وضع قيود وشروط لعملية تدفق المنح من الدول الأجنبية بما يحقق لها مصالحها قبل أن يكون ذلك لصالح المنظمات المحلية إضافة إلى البعد عن بيروقراطية عملية التمويل التي تسيطر بها وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول النامية على المنظمات المحلية و ذلك لضمان عدالة توزيع المنح.

يكون أصل المعونة مرتبطاً بوجود جاليات مصرية كبيرة. وعن العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية فيما يتعلق بالتمويل والمعونات فقد تظهر أحياناً مشكلات تفوق أهميتها، حيث تضخم بعض الجمعيات نمواً لأنشطتها وتتوقف بمجرد تقلص حجم المعونة الدولية أو توقفها.

كما أن مسألة الاعتماد على الخارج لا تشجع بعض الجمعيات للاعتماد على نفسها. ويثير انتقاء جمعيات على حساب جمعيات أخرى مشكلات على المستوى المحلي خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الدينية (بن نفيسة و قنديل ١٩٩٤: ٢٧٤-٧٥)

وفيما يتعلق بما يطلق عليه التبعية الاقتصادية، فهناك فهم عام يشير إلى أن الاستقلال السياسي للدول النامية لا يعنى تحرر هذه الدول من السيطرة والتبعية الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية حيث أن اقتصاد هذه البلدان يتمركز فعلياً في أيدي هذه الاحتكارات إذ تؤكد الأحداث أن الميادين الاقتصادية المحلية لا تزال تحت سيطرة المنظمات الدولية. تظهر معالم التبعية في المساعدات الأجنبية التي تقدمها الدول للمجتمعات المحلية في شكل منح أو قروض أو خدمات وإعانات ثقافية وتكنولوجية وغيرها مع إرسال فنيين وثقافيين للعمل في الدول التابعة مبررة ذلك برغبتها في إمدادها بروؤس الأموال للتنمية. وقد أكدت الدراسات والبحوث أن هذه المساعدات تزيد من التواجد الأجنبي الدولي وذلك من خلال تركيزها على العلاقات التجارية والمالية التي تدعم الهيمنة الدولية على المستوى التكنولوجي والثقافي والبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والمنظمات المحلية لتظل هذه تابعة للبنية الاقتصادية الدولية (بدوى ٢٠٠٠: ٣٣).

وتؤكد دراسة ديبيورا ستاينسترا (Stienstra 1997) حول البنية التحتية للتجارة الدولية كمصدر أساسي للقوة في سياسات العالم الثالث مشاركة المجتمع الدولي بأنشطة فعالة وحيوية لإعادة بناء شكل الحكومة وإنشاء خط ملاحى دولي جديد يتكامل مع النظام الاقتصادي الدولي. وقد أشارت الدراسة إلى أن الآراء المعارضة أكدت أن تلك المحاولات تسهم في زيادة تخلف وتبعية الدول النامية وخضوعها للدول المتقدمة.

أما الآراء المؤيدة لأهمية العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية وتنمية المجتمع المدني فتستند إلى إشكالية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومنها مثلاً مصر، حيث توضح التجربة أن مواجهة تلك المشكلات تتطلب تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في المجالات التي تساند التطور الاقتصادي والاجتماعي بما يفيد ويفعل دور المنظمات غير الحكومية في مجال البحث والتطور العلمي وتحسين مجالات الإنتاج والتوسع في خلق المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية مع الحصول على أحدث التكنولوجيا المتاحة وإصلاح البنية الأساسية واستمرار الدولة في الدفاع عن الأمن لضمان استقرار المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي وإنعاش الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على المنظمات المحلية إذا

المراجع العربية:

- إبراهيم، سعد الدين ١٩٩٥ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، إصدارات مركز ابن خلدون، القاهرة.
- أبو المجد، محمد السيد ١٩٩٧ دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة من التلوث. دراسة على بعض الجمعيات المعنية بالبيئة في مصر. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث، الصفحات ١٠٨-١٣٦، القاهرة.
- الجز، شهيرة ١٩٩٩ مقارنة وضع المنظمات غير الحكومية العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (١٢) الأمم المتحدة.
- السكري، أحمد شفيق ٢٠٠٠ التنمية الاجتماعية بين القيادات وتوجهات العمل بالجمعيات الأهلية في مصر. المؤتمر القومي للتنمية، القاهرة.
- السماطوي، إقبال الأمير ١٩٩٨ عرض مختصر لدراسة موجبات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات في تمكين الإناث من حقهن في التعليم. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد التاسع، الصفحات ٩٧-١٢٩.
- العمرى، أبو النجا محمد ١٩٩٩ التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع في المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث. المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أبريل، الصفحات ١١٨-١٥٤، القاهرة.
- العيسوي، إبراهيم ٢٠٠٠ التنمية في عالم متغير. دار الشروق، القاهرة.
- بدوي، هناء حافظ ٢٠٠٠ التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- بن نفيسة، سارة قنديل، أماني ١٩٩٤ الجمعيات الأهلية في مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- تقرير عن دراسة قطاع المنظمات غير الحكومية في مصر ١٩٨٨ البنك الدولي، القاهرة.
- توفيق، هدى، ٢٠٠٠ تفعيل دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. القاهرة، العدد الثامن، الصفحات من ٣٣١-٣٦٩.
- جلال، رأفت ١٩٩٣ تحليل منظمات الرعاية الاجتماعية. المؤتمر العلمي السادس، الجزء الثاني، الصفحات ٥٣٤-٥٧٨، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة.
- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ٢٠٠١ مشروع التنمية المحلية بالمشاركة- أغسطس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.
- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ١٩٩٨ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) مارس، وزارة التنمية الريفية، القاهرة.
- حافظ، حمدي حسن ١٩٩٧ الواقع والعلاج لأزمة العمل التطوعي، الجزء الثاني. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- حسانين، يسرى سعيد ١٩٩٥ مشكلات التفاعل الاجتماعي لأطفال الحضانة التابعة للمنظمات غير الحكومية. المؤتمر العلمي الثامن، مايو، الصفحات ٥١٤-٥٣٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
- حسين، توفيق إبراهيم، ٢٠٠٠ بناء المجتمع المدني (المؤشرات الكمية والكيفية)، دراسات الوحدة العربية، مركز القاهرة.
- حسين، عطية ١٩٩٨ المنظمات غير الحكومية والتنمية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- حفظي، إحسان و مصطفى، مريم أحمد ٢٠٠١ قضايا التنمية في الدول النامية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- خاطر، أحمد مصطفى ١٩٩٤ فاعلية الجمعيات الأهلية في أداء دورها، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة الإسكندرية. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الأول الصفحات ٥٩-١١٦، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
- خورشيد، هالة ١٩٩٤ تقييم جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمدينة الفيوم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- لدليل الجهات المانحة للتمويل والدعم الفني لقطاع المنظمات غير الحكومية في مصر ٢٠٠١ مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، القاهرة.
- دندراوي، على عباس ١٩٩٩ تقييم الخدمات التي تقدمها نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأعضائها، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم

الإنسانية. العدد السادس، أبريل، الصفحات ٣٠٨-٣٤١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

شعراوى، آيات محمد ٢٠٠٠ دور الجمعيات الأهلية فى زيادة الدخل القومى، المؤتمر الثانى للاتحاد العام والجمعيات الأهلية، الجزء الثانى، الصفحات: ٤٤٨-٤٣.

صادق، تومادر مصطفى ٢٠٠٠ العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف، دراسة مطبقة على المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة فى علاقتها بالمنظمات المجتمعية الأخرى بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. العدد التاسع، الصفحات: ٨٣-١١٨، القاهرة.

عبد اللطيف، رشاد أحمد ١٩٩٧ أساسيات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عبد اللطيف، رشاد أحمد ٢٠٠٠ إسهام الجمعيات التطوعية فى تحقيق الأمن الاجتماعى بالمجتمع. مؤتمر العمل التطوعى والأمن فى الوطن العربى. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الصفحات: ٢٠-٤٣، الرياض، السعودية.

عبد اللطيف، سوسن عثمان ١٩٩٧ دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة بين الواقع والمأمول، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، الصفحات ٤٤-٨٣ جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

عبد الله، ثناء فؤاد ٢٠٠١ الدولة والقوى الاجتماعية فى الوطن العربى . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

عبد الله، عبد الخالق وحسن، طه حسين ١٩٩٥ المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى. مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد المقصود، خليل ٢٠٠٠ أ المشكلات البيئية بمحافظة الفيوم ودور الجمعيات الأهلية فى مواجهتها، المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

عبد المقصود، خليل ٢٠٠٠ ب مؤشرات تخطيطية لدعم الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن فى التعليم، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية، العدد الثامن، الصفحات: ٦٢٢-٦٧٠، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الوهاب، أيمن السيد ٢٠٠١ المنظمات الإقليمية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

على، أبو النجا محمد ١٩٩٥ تقويم دور المساعدات الخارجية فى تنمية الجهود الذاتية (دراسة فى مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة البحيرة)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

على، أبو النجا محمد ٢٠٠١ العلاقات التأثيرية بين المنظمات الاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المحلية، المؤتمر العلمى الثانى عشر، الصفحات: ١٢١-١٧٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

عويس، محمد محمود ٢٠٠١ التراكم العلمى فى الخدمة الاجتماعية (حركة البحث العلمى حول منظمات المجتمع المدنى)، المؤتمر العلمى الثانى عشر، الصفحات: ٥٢-٩٨، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

غنيم، عبد العزيز أحمد ٢٠٠٠ التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضرى المتخلف بين النشاط الأهلى والأداء الحكومى. دراسة بمدينة طنطا، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن، الصفحات: ٧١١-٧٦٨، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

فتوح، مدحت، فؤاد ١٩٩٩ الخدمة الاجتماعية "مدخل متكامل. الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.

فهمى، على ١٩٩٦ الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية فى مصر (الفاعلية-العوائق-المستقبل)، المؤتمر العلمى الأول حول "دور الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى"، الصفحات: ٥١١-٥٤١ المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، بنها.

قاسم، محمد رفعت ١٩٩٠ العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع، المؤتمر العلمى الثانى، الصفحات: ٣٥٢-٣٨٦، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

قنديل، أمانى ١٩٩٤ تحليل منظمات الرعاية الاجتماعية (المجتمع المدنى فى العالم العربى) دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن، القاهرة.

- قنديل، أماني ١٩٩٩ تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون.
- قنديل، أماني ٢٠٠٠ الرعاية الاجتماعية والتنمية ودور المنظمات الأهلية في التنمية. المؤتمر القومي للتنمية، القاهرة.
- قنديل، أماني ٢٠٠٠ ب المجتمع المدني في مصر (في مطلع الألفية الجديدة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- محمود، رفعت عبد الباسط ١٩٩٦ دراسة حالة لجمعية تنمية المجتمع المحلي في منطقة حضرية بالقاهرة. المجلد الثاني، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- محمود، أحمد ٢٠٠١ المجتمع المدني والنظام الاجتماعي، الثقافة العالمية، العدد ١٠٧ أغسطس، القاهرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٠ أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت.
- مشروع تدعيم الجمعيات الأهلية المصرية، ٢٠٠١ القاهرة.
- مصطفى، مصطفى محمود ١٩٩٨ دور الخدمة الاجتماعية في زيادة كفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي الريفي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم.
- ياسين، أبو على ١٩٩٩ المتقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، الصفحات: ٤٢-٧٤، القاهرة.
- يونس، عبد الحميد ٢٠٠١ المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني، المؤتمر العلمي الثاني عشر، الصفحات: ٨٨٤-٩٣٢، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية:

- Adult Education Association, 1997. *Adult Learning: A key for the 21st Century*, Confintea Background Papers. Bonn, Germany, Inst.
- Bland, G. 1998. *Political Brokers Revisited: Local Government Decentralization, and Democracy In Chile and Venezuela*. Unpublished PhD, John-Hopkins University.
- Bradley, M. T. 2002. *The Impact of Civil Society and the role of Non-governmental Organization*. Unpublished PhD, N.Y. State University
- Clifford, A. 1997. *The Marketing of Rebellion In Global Civil Society*. Unpublished PhD, Massachusetts - Institute of Technology
- Cohen, F. 1993. *East-West Non-governmental Partnerships for the Environment*. Goldsmith, MES, Canada: Dalhousie University
- Cohen, J. 1994. *Co-Operation and Community: Economic Change in Southern Mexico*. Unpublished PhD, Indiana University.
- Douglass, M. & Friedmann, J. 1998. *Cities for Citizens, Planning and the Rise of Civil Society in a Global Age*. Macmillan Press, London.
- Douza, M. L. 2002. *The Interface Between Civil Society and the state*. Unpublished Masters Thesis,

Canada, Dalhousie University

Dowdeswell, E. 1998. Lesson Learned: Unsustainable Development. Canada. *Journal of Environmental Education*. pp. 79-103.

Duffy, B. 1996. *Earth Summit 92 Global Forum: a study of the relationships between new Constriction and Social Movement communicative Action (Environmental Organizations)*. Unpublished PhD, The University of Iowa.

Duman, A. 1999. *The Demise of Local Government*. Adult Education and Learning Society, England and Wales.

Faki, M. 1995. *The Role of Non-Governmental Organizations in Social Transformation*. EDD, The University of Massachusetts.

Fisher, J. 1992. *The Road From Fio, Sustainable Development and the Non-Governmental Movement in the Third World*. Prager Press, London.

Giere, U. 1997. *Adult Learning In a World at Risk: Emerging Policies and Strategies*. Edrs Price, Germany.

Human Development Report 1996, United Nations Development Program, Riga

Jane, R. 1996. *The Politics of Attachment: Towards a Secure Society*. London: Free Association Books.

Kassimir, R. 1996. *The Social Power of Religious Organization*. Unpublished PhD, The University of Chicago.

Konisky, D. 1998. The United Nations Dispute Settlement System and International Environmental Disputes. *Environmental Pollution and Control*. pp. 2043.

Langan, M. 1998. *Welfare: needs, rights and risks*. New York, The Open University.

Long, N. 2002. *Development Sociology*. New York, Routledge

Mbatta, P. 1996. *Provision of Health Care by The state versus Civil Society*. Unpublished PhD, Indiana University.

Meltzer, J. 2001. *Rethinking Civil Society and Democratization: Micro Political Relations among Women's Organizations*. Carleton University, Canada.

Midgley, J. 1996. *Community Participation, Social Development and The state*. Methuen, Inc., London

Norman , L. 2002 .*Development Sociology* . Routledge, New York .

Olson, H. 1992. *The State and Youth: Leisure, Control or Autonomy*. Uppsala University, Sweden.

Ovretveit, J. 1993. *Co-coordinating Community Care*. Open University Press, Buckingham.

Payne: M. 1997. *Modern Social Work Theory*. Macmillan Press, London.

Piker, J. 1998. *The State, Institutional Pluralism and Development from Below, Indonesia*. Cornell University, New York.

Reimann, K. D. 2001. *Late Developers in Global Civil Society: Domestic Barriers, International*

- Socialization and the Emergence of International NGOs*. Unpublished PhD, Harvard University.
- Sang, J. 1991. *State Making in South Korea: United States Occupation*. Unpublished PhD, Brown University.
- Sangeeta, K. 1998. *Development Hegemony (An Analysis of Grassroots Formations and the state in Maharashtra)*. Unpublished PhD, University of Pittsburgh.
- Scolt, R. 1992. *Organizations: Rational, Natural, and Open systems*. Prentice Hall, New York.
- Selfa, T. L. 2001. *From Integrated Rural Development to Participatory sustainable development: Grassroots Movements and the Changing Development Discourse*. Unpublished PhD, Cornell University.
- Sodertholn, P. 1997. *Global Governance of Aids: Partnerships with Civil Society*. Unpublished PhD, Lunds University Press, Sweden.
- Spicker, P. 1995. *Social Policy (Themes and Approaches)*. Harvester Wheatsheaf, Prentice Hall.
- Stienstra, D. 1997. *Gender Relations and International Organization*. Macmilan Press, New York
- Strahi, J. & Baark, E. 1995. The Response of International Organizations to the Environmental challenge *Community Development and Rural*. July: pp. 441-453.
- Suh, M-G. *The State and Quality of Life: Rethinking a developmental, Transformation, Welfare Capitalism, Non-Governmental Organizations*. Unpublished PhD, Brown-University.
- Tester, K. 1992. *Civil Society*. Routledge, London.
- Warkentin, P. 1998. *Framing a Global Civil Society: (NGOs) and the Politics Trans-national Activity*. Unpublished PhD, University of Kentucky.
- Werner, E. 1994. *Commentary a Social Policy Perspective*. Brookes Publishing, USA.
- Women's Commission for Refugee Women and children 1996. *Recovering from 30 years of war*. New York
- Workers Education 1999. *Civil Society and International Development*. Workers Educational Association, London.
- Yalt, P. 1997. *Smoke and Power: The Political Economy of Chinese to Bacco-Economic Reform*. Unpublished PhD, University of Oregon.
- Zastrow, C. H. 1999. *The Practice of Social Work*. N.Y.: Cole Publishing Company.